القدرة التنافسية للصادرات العربية

(دراسة تحليلية لمؤشر التنافسية في بعض الدول العربية)

أ.م.د. انتصار رزوقي وهيب*

المستخلص

بسبب تنامي العولمة والتخفيض التدريجي للحواجز التقليدية لانسياب السلع المصنعة مثل التعرفة الجمركية وأنظمة الحصص وازدياد التركيز على معايير الجودة والمحافظة على البيئة وانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وبعض التكتلات والاتفاقيات الإقليمية والدولية فقدت الصناعة العربية الوطنية الكثير من الإجراءات الحمائية الداعمة لها وأصبحت أسواقها تعرض مختلف السلع المصنعة المستوردة نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي وتدني قدرته على المنافسة الدولية .

يسعى البحث إلى تحليل الوضع التنافسي لبعض الدول العربية من خلال تحليل عدد من المؤشرات للتنافسية، وقد روعي اختيار بيانات فترة حديثة للدول العربية ، غير أن عدم توفر بيانات لكافة الدول العربية في المصادر الدولية أدى إلى اقتصار الدراسة على بعض الدول العربية وحسب البيانات المتوفرة لبعض السنوات . استنتج إن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة بسبب تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة .

فضلاً إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية إذ يعود إلى تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : القدرة التنافسية ، مؤشر التنافسية الجارية والكامنة ، مؤشر التركز والتنوع وكفاءة التجارة .

* الكلية التقنية الإدارية - بغداد .

المقدمة :

إن طرح قضية التصدير في هذه المرحلة قد أصبح أمراً حيوياً للغاية ، حيث لم يعد التصدير مجرد وسيلة للحصول على النقد الأجنبي بل أصبح منهج عمل لمواجهة المتطلبات ذات الأولوية وعلى رأسها قضية العمالة ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي . وفي ظل التطورات العالمية الجديدة من عولمة وتحرير التجارة العالمية ينبغي على الدول العربية أن تحقق نجاحات تنافسية في الأسواق العالمية ، الأمر الذي يفرض تحديات عدة تتمثل بشكل أساسي في تغيير المزايا النسبية التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية جديدة .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث من كون الأقتصادات العربية تعاني من ضعف في القدرة التنافسية وبالتالي تناقص نصيب الصادرات السلعية العربية من إجمالي التجارة الخارجية وخاصة في الدول المنتجة للنفط، وفي ضوء ذلك يكون من الضروري البحث عن صناعات تصديرية واعدة ، إذ تتمتع بعض الدول العربية بمزايا نسبية يمكن تطويرها بمرور الوقت لتصبح مزايا تنافسية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الوضع التنافسي لبعض الدول العربية من خلال تحليل عدد من مؤشرات التنافسية التي تساعد على تقييم أثر السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية .

أهمية البحث :

يعد دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للإقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء لمواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل ، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي يواجهها الخاسرون في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش . وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات ، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات.

فرضية البحث :

أن الدول العربية لا زالت تتصف بأرتفاع درجة التركز وأنخفاض درجة التنوع وكفاءة التجارة في صادراتها مما يؤدي إلى عدم قدرة أقتصادات بعض البلدان على المنافسة في الأسواق العالمية .

منهجية البحث :

من أجل التوصل لأهداف البحث تم استخدام التحليل الوصفي لمناقشة محاور البحث وفق المباحث الأتية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي القدرات التنافسية .

المبحث الثاني : تحليل التنافسية للصادرات العربية .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للقدرات التنافسية

أولاً : مفهوم القدرة التنافسية :

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة ، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة والتوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق.[1]

واختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية حول تحديد مفهوم محدد ودقيق للقدرة التنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة ، ويستعمل البعض الآخر مفهوماً واسعاً يكاد يشمل جميع جوانب النشاط الاقتصادي ، كالإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي . ونتيجة اختلاف الرؤى تم تصنيف مفهوم القدرة التنافسية حسب محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة أوقطاع النشط أو دولة.[2]

أ- تعريف التنافسية حسب المؤسسات :

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية ، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : (القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجديدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى) . وهناك تعريف آخر تعني (القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

ب. تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط :

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية ، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً صناعة الدوائر المتكاملة أو أشباه الموصلات لا يمكن خلطه مع صناعة الالكترونيات لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

جـ. تعريف التنافسية على مستوى الدول :

أهتم الكتاب والاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط لذا نجد ان هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف :

- تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية :

يعرف التنافسية على أنها (قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل).

عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها (القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية).

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

تعرف التنافسية على إنها (المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل).[3]

- تعريف معهد التنافسية الدولية :

يعرف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي القدرة التنافسية على مستوى الدول على إنها (مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية). ويعكس هذا التعريف رؤية الدول المتقدمة للقدرة التنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

- تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) :

تعرف على أنها (مقدرة البلد على توليد القيم المضافة ، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة (التباعد) والاقتراب (approaching) ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف).[4]

قدم المعهد أربع أبعاد أساسية تضم عدداً من البدائل التي تختار الدولة أنتهاجها والتي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة ، وتتمثل هذه البدائل في: [5]

- إدارة الأصول والعمليات : حيث تعتمد الدولة على ما تمتلكه من موارد سواء موارد طبيعية وبشرية أو خلق موارد جديدة أذا كانت تفتقر إليها .
- الجاذبية والهجوم : وذلك بأتباع سياسات تستهدف لأختراق الأسواق الدولية وتشجيع الصادرات أو السعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- العولمة (التباعد) والاقتراب : مفاد ذلك أن القدرة التنافسية يتم تحقيقها في السوق المحلي بما يصاحبها من إرتفاع معدلات الحماية والتركيز على الأنشطة التقليدية أو التوجه إلى الأسواق العالمية .
- يمكن للدولة أن تتنافس في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية وتتمسك بالاعتبارات الاجتماعية .

- تعريف المعهد العربي للتخطيط :

يعرف المعهد العربي للتخطيط (القدرة التنافسية لبلد ما بأنها قدرته على :

1. أن ينتج أكثر وأكفا نسبياً .
2. أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الداخلية والخارجية).

ثانياً : مفهوم التنافسية الصناعية[6]

تعني التنافسية الصناعية قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية ومعنى ذلك هو مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظراً لأن عولمة الاقتصاد تعني :

- عدم توطين الإنتاج .
- تحرير متزايد لرأس المال .
- تزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية .

ثالثاً : مؤشرات القدرة التنافسية :-

تقسم مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات السلعية العربية إلى ثلاثة مؤشرات:[7]

1- **مؤشر التركز :** ويعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان وتقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من صادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر .

2- **مؤشر التنوع :** يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما أقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية .

3- **مؤشر كفاءة التجارة :** وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية التنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات ، الحصة السوقية ، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية . ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن (184) دولة وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لـ(14) مجموعة سلعية رئيسية .

المبحث الثاني
تحليل التنافسية للصادرات العربية

أولاً : حركة الصادرات العربية :

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" عن نمو كبير لحجم التجارة الخارجية من الدول العربية في الآونة الأخيرة ، حيث ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 65% في المتوسط خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلى نحو 85% خلال الفترة بين عامي 2000 و 2007 ثم إلى نحو 92% خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين عامي 2009 و 2012 [8]

وأشارت المؤسسة إلى أن قيمة تجارة السلع والخدمات العربية بلغت نحو (2.5) تريليون دولار بحصة تبلغ (5.5%) من التجارة العالمية وبنسبة 94% من الناتج المحلي الاجمالي العربي عام 2012 وتنمو بقيمة (134.4) مليار دولار وبنسبة (5.4%) إلى (2603) مليار دولار عام 2014 ورصدت المؤسسة في ملفها الخاص تركزاً قطاعياً للتجارة العربية من السلع والخدمات حيث تستحوذ التجارة السلعية على 85% من الاجمالي كما تستحوذ (7) دول فقط هي: السعودية ، الامارات ، قطر ، العراق ، الكويت ، الجزائر ومصر على أكثر من 80% من الاجمالي العربي لعام 2012 .

وأوضحت المؤسسة في نشرتها التي استندت إلى قواعد بيانات منظمة التجارة الدولية W.T.O وصندوق القد الدولي I.M.F ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن المنطقة العربية في مجموعها مستفيدة صافية من تجارتها السلعية بفائض (525) مليار دولار عام 2012 حيث تمثل الصادرات أكثر من (62%) من إجمالي التجارة السلعية وفيما يتعلق بدلالة التوزيع القطاعي للصادرات فقد اشارت إلى أن جميع الدول العربية تحقق عجزاً في تجارة المنتجات الصناعية حيث تصدر بقيمة (196.6) مليار دولار فقط تمثل نحو (14.7%) من الصادرات السلعية العربية و (13.6%) من أجمالي صادرات السلع والخدمات و 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي العربي وتستحوذ بها على حصة ضئيلة تبلغ (1.7%) من صادرات المنتجات الصناعية في العالم.[9]

ولبيان نسبة صادرات السلع والخدمات من أجمالي الناتج المحلي نلاحظ الجدول رقم (1)

جدول (1)

نسبة صادرات السلع والخدمات من أجمالي الناتج المحلي في الدول العربية

البلد	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	48.2	47.7	46.2	42.5	43.3
الإمارات	78.8	90.6	97.9	98.4	99.5
البحرين	69.5	79.0	74.3	—	—
الجزائر	38.4	39.0	37.7	33.1	29.8
سورية	—	—	—	—	—
اليمن	—	—	—	—	—
السودان	19.7	17.6	10.0	9.6	9.1

فلسطين	15.3	17.2	16.6	16.6	18.0
العراق	39.4	44.4	44.5	40.8	ــ
الكويت	66.7	73.2	74.7	71.6	ــ
السعودية	49.7	56.2	54.4	52.1	47.5
تونس	50.1	49.2	49.2	47.0	ــ
مصر	21.3	20.6	17.4	18.1	15.2
عُمان	57.1	68.7	63.6	ــ	ــ
قطر	60.0	71.7	75.6	ــ	ــ
لبنان	36.3	36.2	56.5	56.9	57.5
ليبيا	65.6	54.8	74.6	70.4	33.5

المصدر:http i // data.alankaldawli.org

(ــ) بيانات غير متوفرة .

تبين من الجدول أن أعلى نسبة قد أستحوذتها الإمارات بسبب تنويع هيكل الصادرات السلعية وأدنى نسبة السودان وفلسطين.

ثانياً : تحليل التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة :

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية في الدول العربية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصادات على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة وانفتاح الأسواق . ويندمج مفهوم التنافسية بين اعتبارات المديين القصير والبعيد لذلك فان محددات التنافسية يجب أن تقسم بدورها أيضاً إلى محددات آنية قصيرة المدى ومحددات كامنة طويلة المدى. (10)

ويعني ذلك أيضاً مفهوم التنافسية هو بالضرورة مفهوم دينامي وليس ساكناً ، وتعرف التنافسية العربية على أنها الأداء الحالي والكامن للاقتصاد العربي في إطار القطاعات والنشاطات التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية ، ويتم التمييز بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة ، باعتبار إن الأولى لا تضمن بالضرورة الثانية . فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها. وتعني التنافسية الكامنة القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية .

وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فان الغرض هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط ، إذ من المعروف إن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها لا تضمن الحفاظ عليها ما لم تتوافر للبلدان عناصر دينامية تشكل أساس استدامة القدرة التنافسية في العالم المتغير بل سريع التغير . ويدخل في هذه العناصر التعليم ، البحث والتطوير، وبيئة الإبداع والبنية التحتية التقنية .

*** الوضع الإجمالي للتنافسية العربية :**

يبين تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 إن الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع استطاعت أن تحقق مراتب مرموقة من حيث تنافسيتها الكامنة ،وهذا ما يؤهلها إلى أن تحسن من الفجوة الأكبر في تنافسيتها الجارية ولاسيما من خلال النهوض بالإنتاجية والكفاءة ، وبالمقابل نجد الأقطار العربية الأقل دخلاً تعاني تدهوراً في تنافسيتها بمكونيها الجاري والكامن كما هو مبين في الجدول (2).

كما نلاحظ من الجدول إن كوريا الجنوبية تحتل الصدارة في الترتيب الإجمالي لمؤشر التنافسية حيث سجلت (0.70) تليها من الأقطار العربية البحرين والإمارات والكويت بينما تحصلت السودان واليمن وموريتانيا أقل من (0.3) ، يظهر هذا التوزيع من الوهلة الأولى ارتباطاً بين المستوى الإجمالي للتنافسية ومستوى الدخل وبخاصة بين أكبر الدول دخلاً على غرار الدول الخليجية أو أصغرها على غرار اليمن ، السودان ، موريتانيا وتقل درجة هذا الارتباط بالنسبة للأقطار العربية متوسطة الدخل مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب .

أما تقرير التنافسية العربية لسنة 2009 فأن دول الخليج العربية تحتل مراكز متقدمة إذ حققت قطر والبحرين والكويت تقدماً على سلم التنافسية ، وحافظت الدول في مؤخرة الترتيب على أماكنها مثل السودان واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا مما يعني إن الجهود الإصلاحية المبذولة للنهوض بالتنافسية في هذه البلدان غير كافية لتغيير الوضع التنافسي .

أن هذا الارتباط بين الدخل ومستوى التنافسية الإجمالي يتوافق مع تحاليل المنتدى الاقتصادي العالمي[11] ، الذي يعتمد على مستوى الدخل ومعدل نموه في بناء مؤشر التنافسية ولكن تبقى إشكالية السببية قائمة ، أي هل الدخل المرتفع هو الذي يسبب تحسن التنافسية عن طريق توافر الموارد لتحديث الاقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية ، أم أن تحسن التنافسية هو الذي يزيد من مستويات الدخل .

وتبين أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة في مجال محاربة التضخم وتقليص العجوزات وتحسين بيئة الأعمال وتحرير التجارة الخارجية مقارنة بالنجاح المحدود لهذه الدول في مجال تحسين البنية التحتية والمعلوماتية وتطوير رأس المال البشري وتوطين التقانة وتطويعها .

جدول (2)
موشر التنافسية العربية ودول المقارنة

سنة 2003				سنة 2009				سنة 2011			
البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنفسية العربية	البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	البلد	موشر التنافسية الجارية	موشر التنافسية الكامنة	موشر التنافسية العربية
كوريااجنوبية	0.68	0.72	0.70	كوريا الجنوبية	0.80	1.00	0.89	كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68
ماليزيا	0.67	0.53	0.60	ماليزيا	0.71	0.79	0.75	ماليزيا	0.56	0.51	0.53
البحرين	0.58	0.52	0.55	البحرين	0.70	0.55	0.64	البحرين	0.58	0.48	0.53
الإمارات	0.59	0.47	0.53	الإمارات	0.51	0.53	0.50	الإمارات	0.58	0.47	0.52
الكويت	0.47	0.53	0.50	الكويت	0.72	0.46	0.62	الكويت	0.53	0.39	0.46
قطر	0.48	0.47	0.48	قطر	0.75	0.68	0.73	قطر	0.53	0.41	0.47
تركيا	0.50	0.38	0.44	تركيا	-	-	-	تركيا	0.46	0.33	0.40
الأردن	0.53	0.33	0.43	الأردن	0.51	0.55	0.51	الأردن	0.41	0.43	0.42
السعودية	0.49	0.34	0.42	السعودية	0.59	0.50	0.54	السعودية	0.52	0.43	0.47
تونس	0.49	0.34	0.42	تونس	0.36	0.47	0.37	تونس	0.47	0.44	0.45
لبنان	0.41	0.41	0.40	لبنان	0.24	0.46	0.28	لبنان	0.39	0.39	0.39
عمان	0.53	0.27	0.40	عمان	0.40	0.37	0.36	عمان	0.50	0.35	0.43
الجزائر	0.43	0.30	0.37	الجزائر	0.21	0.36	0.22	الجزائر	0.39	0.33	0.36
المغرب	0.48	0.25	0.37	المغرب	0.35	0.22	0.26	المغرب	0.40	0.27	0.34
سوريا	0.43	0.24	0.34	سوريا	0.10	0.28	0.10	سوريا	0.37	0.31	0.34
مصر	0.46	0.23	0.34	مصر	0.35	0.35	0.31	مصر	0.39	0.32	0.36
اليمن	0.46	0.11	0.28	اليمن	0.07	0.12	0.02	اليمن	0.35	0.14	0.25
موريتانيا	0.36	0.15	0.26	موريتانيا	0.07	0.00	0.00	موريتانيا	0.34	0.18	0.26
السودان	0.31	0.15	0.23	السودان	0.00	0.22	0.01	السودان	0.31	0.23	0.27
				تشيلي	0.72	0.57	0.66	تشيلي	0.52	0.45	0.47
				التشيك	0.55	0.73	0.61	التشيك	0.48	0.54	0.51
				ايرلندا	1.00	0.92	1.00	ايرلندا	0.61	0.70	0.65
				المكسيك	0.38	0.59	0,43	المكسيك	0.50	0.42	0.46
				البرتغال	0.54	0.69	0.58	البرتغال	0.46	0.57	0.51
							0.45	جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41
								الارجنتين	0.44	0.50	0.47
								البرازيل	0.37	0.42	0.40
								الصين	0.62	0.40	0.51
								اليونان	0.38	0.57	0.48
								ليبيا	0.45	0.29	0.37

المصدر :
(1) تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 و 2009 ، المنتدى الاقتصادي العالمي ، ص5 و ص35 على التوالي.
(2) المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 ، الإصدار الرابع ، الكويت ، ص28 .
(-) غير متوفرة

ووفقاً لتقرير التنافسية العربية لعام 2012 فقد بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية 0.39 مقابل 0.58 لدول المقارنة ، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% مقارنة مع 49% للتقرير السابق الذي صدر في نهاية عام 2009 [12]، مما يعني أن الأداء العربي قد حقق تقدماً ملحوظاً أدى إلى تراجع فجوة التنافسية ويرجع هذا التقدم أساساً إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية التي حققت مستويات متقدمة على سلم مؤشر التنافسية العربية بمتوسط بلغ 0.48 وتتصدر كوريا الجنوبية الأداء الإجمالي للتنافسية تليها ايرلندا ، وحققت كل من البحرين والإمارات تقدماً على سلم التنافسية متجاوزة البرتغال وجمهورية التشيك . وحافظت بعض الدول العربية على أماكنها في مؤخرة الترتيب مثل السودان واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا والمغرب .

يعود استمرار تصدر الدول الخليجية لتحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تراجع الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الخليجية مقارنة مع نتائج التقرير السابق (2009) وذلك جراء ارتفاع التضخم بشكل ملحوظ خلال الفترة 2008-2007 الذي نجم عن توسع قطاع العقار وخاصة في كل من قطر والإمارات [13] ، وتراجعت معدلات التضخم إبتداءاً من عام 2009 وذلك جراء انفجار فقاعة أسعار العقار .

ثالثاً : الملامح العامة لمؤشر التنافسية العربية: [14]

1- الأداء الاقتصادي :

ويشمل قياس (نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الأجمالي ، معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي للفرد ، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي للفرد ، الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي ، معدل التضخم ، نسبة الموازنة للناتج المحلي الأجمالي ، إستقرار أسعار الصرف ، معدل تخفيض العملة ، تذبذب معدل التضخم) .

يُعد الأداء الاقتصادي الكلي من بين أهم مكونات تنافسية الدول العربية ، حيث تعادلت هذه الأخيرة مع دول المقارنة عند متوسط قيمة (0.51) وحققت بعض الدول النفطية مثل البحرين والجزائر وليبيا والكويت والسعودية ومصر مراكز متقدمة في الترتيب . بينما كان ترتيب كل من الإمارات وقطر متواضعاً . أما الدول العربية غير النفطية فقد كان ترتيبها في الثلث الأخير من سلم التنافسية الجارية باستثناء كل من المغرب وتونس اللتان جاء ترتيبهما في الثلث الأول من المؤشر .

2- البنية التحتية :

وتشمل تحليل (المطارات وطاقتها " سلع ومسافرين " ، إنتاج الكهرباء ، كفاءة نظام توزيع الكهرباء ، نسبة الطرق المعبدة ، كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص ، السكك الحديدية وطاقتها "سلع وركاب ") .

وفي هذا المجال بلغ متوسط المؤشر للدول العربية (0.26) مقابل (0.29) لدول المقارنة[*]. وجاءت الإمارات في مقدمة الترتيب تلتها كل من قطر والبحرين . وكان ترتيب الكويت ضمن الثلث الأول ، أما السعودية ومصر والأردن ولبنان وليبيا وعُمان فقد جاءت في الثلث الثاني وجاءت السودان واليمن وموريتانيا في مؤخرة الترتيب.

أما في مجال البنية التحتية التقانية فقد احتلت البحرين والإمارات مراكز متقدمة ضمن هذا المؤشر وبلغ متوسط الدول العربية (0.37) مقابل (0.47) في مجال البنية التحتية التقانية.

3- تدخل الحكومة :

وتشمل (نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الأجمالي ، الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الأجمالي ، نسبة الإنفاق للناتج المحلي الأجمالي) ، إذ سجلت الدول العربية في المتوسط مستوى متقدماً في مجال انخفاض تدخل الحكومة في الاقتصاد ، واحتلت كل من الإمارات وقطر وليبيا والجزائر والبحرين والكويت مراكز متقدمة ضمن هذا المؤشر .

4- رأس المال البشري :

ويشمل (الأنفاق على الصحة ، معدل توقع الحياة ، معدل إنخفاض الأمية ، معدل الأنفاق على التعليم ، نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي ، معدل القيد الثانوي ، معدل القيد الجامعي) ، وفق هذا المؤشر فقد بلغ متوسط المؤشر للدول العربية (0.48) مقابل (0.66) لمجموعة دول المقارنة ، واحتلت كل من قطر والأردن ترتيباً ضمن الثلث الأعلى بينما كانت كل من تونس والبحرين والكويت ولبنان وليبيا والسعودية ضمن الثلث الثاني .

5- جاذبية الاستثمار :

وتضمن (استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي ، تطور الأسواق المالية ، السيولة (معدل دوران الأسهم) **، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي ، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج** المحلي الإجمالي ، مؤشر الجدارة الائتمانية ، الضرائب للناتج المحلي الإجمالي).

لقد بلغ متوسط مؤشر جاذبية الاستثمار للدول العربية (0.47) مقابل (0.54) لدول المقارنة. واستطاعت الأردن أن تحتل مركزاً متقدماً تبعتها السعودية والبحرين والإمارات ، وجاء ترتيب كل من الكويت ولبنان وعُمان ضمن الثلث الثاني بينما كان ترتيب باقي الدول العربية ضمن الثلث الأخير وخاصة الجزائر وليبيا ومصر وسوريا التي جاءت ضمن المراتب الأخيرة .

6- مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص :

ويتضمن (نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي ، سرعة التكامل التجاري ، متوسط التعرفة الكمركية ، نسبة السلع المصنعة المصدرة ، حصة الصادرات من التجارة العالمية ، معدل نمو حصة الصادرات ، معدل نمو الصادرات التحويلية ، الصادرات للفرد) .

[*]دول المقارنة ، يلاحظ تقرير التنافسية العربية لعام 2012 .

إذ بلغ متوسط أداء الدول العربية في مؤشر ديناميكية الأسواق (0.37) مقابل (0.40) لمجموعة دول المقارنة وسجلت الإمارات مركزاً متقدماً في الترتيب ، كما جاء ترتيب باقي الدول الخليجية في النصف الأول من سلم المؤشر . وباستثناء الأردن فقد جاء ترتيب باقي الدول العربية في الثلث الأخير من سلم مؤشر ديناميكية الأسواق .

7- التكلفة الإنتاجية :

وتشمل (معدل نمو الصناعات التحويلية ، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار الفائدة (لأقراض) ، إنتاجية العمل في القطاع التحويلي ، معدل الأجور في القطاع التحويلي ، نسبة الأجور في القيمة المضافة ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي (معدل التغير) ، معدل الضريبة) .

وقد بلغ متوسط مؤشر الإنتاجية والتكلفة للدول العربية (0.47) مقابل (0.52) لدول المقارنة. وجاء ترتيب كل من البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية ضمن الدول العشر الأولى من الترتيب . بينما جاء ترتيب كل من الأردن والإمارات وتونس ضمن الدول العشر الثانية ، أما باقي الدول العربية فجاء ترتيبها في الثلث الأخير .

8- تكلفة الأعمال :

وتشمل (تأسيس الكيان القانوني للمشروع ، التوظيف والأستغناء عن الأعمال ، تصفية المشروع ، إنقاذ العقود ، حماية المستثمرين ، الحصول على الائتمان المصرفي ، تسجيل الملكية العقارية) .

وتدل النتائج على تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية نسبة لدول المقارنة حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر للدول العربية (0.48) مقابل (0.61) لدول المقارنة وقد سجلت كل من السعودية والبحرين وتونس ترتيباً متقدماً ضمن سلم مؤشر بيئة الأعمال تلتها كل من الإمارات والبحرين وباستثناء الأردن فقد جاءت بقية الدول العربية في الثلث الأخير من الترتيب .

9- الحاكمية وفعالية المؤسسات :

وتتضمن (الفساد الإداري ، إحترام القانون والنظام ، البيروقراطية) .

وفي مجال الحاكمية وفعالية المؤسسات فقد بلغ متوسط قيمة المؤشر للدول العربية (0.37) مقابل (0.53) لدول المقارنة . وسجلت كل من المغرب والكويت وعُمان وقطر ترتيباً ضمن الثلث الأعلى ، أما السعودية والإمارات والأردن فقد جاءت في وسط الترتيب بينما كان باقي الدول الأخرى ضمن الثلث الأخير .

10- مؤشر الطاقة الابتكارية وتوظيف التقانة :

وتشمل (نسبة الصادرات ذات التقنية العالية ، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي ، نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات ، عدد المقالات العلمية والتقنية ، نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنلوجيا ، الإنفاق على البحث العلمي ، عدد الباحثين لكل مليون ساكن ، عدد براءات الاختراع). وقد بلغ متوسط الدول العربية في مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة (0.19) مقابل (0.38) لدول المقارنة .وتوضح نتائج ميزان التنافسية أن أغلب الدول العربية لها ميزان سالب أما الدول التي حققت ميزان تنافسي إيجابي فهي دول الخليج العربي والأردن وتونس.[15]

جدول (3)

الملامح العامة لمؤشر التنافسية العربية لبعض الدول العربية للعام 2011

الدول	الأداء الاقتصادي	البنية التحتية	البنية التحتية التقانية	تدخل الحكومة	رأس المال البشري	جاذبية الاستثمار	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	التكلفة الإنتاجية	تكلفة الأعمال	الحاكمية وفعالية المؤسسات	مؤشر الطاقة الابتكارية لرؤوس التقانة	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	0.631	0.153	0.358	0.706	0.477	0.447	0.253	0.396	0.295	0.242	0.136	0.361
البحرين	0.669	0.538	0.678	0.694	0.594	0.589	0.481	0.571	0.676	0.456	0.160	0.531
مصر	0.669	0.219	0.360	0.507	0.475	0.456	0.288	0.450	0.504	0.341	0.136	0.359
الأردن	0.447	0.261	0.381	0.227	0.632	0.860	0.350	0.538	0.339	0.468	0.279	0.422
الكويت	0.599	0.473	0.488	0.595	0.561	0.507	0.458	0.585	0.483	0.537	0.123	0.460
لبنان	0.433	0.273	0.355	0.549	0.618	0.517	0.347	0.357	0.384	0.278	0.202	0.392
ليبيا	0.632	0.286	0.132	0.726	0.601	0.383	0.495	0.443	-	0.214	0.137	0.372
موريتانيا	0.428	0.039	0.244	0.805	0.122	0.250	0.284	0.254	0.327	-	0.169	0.259
المغرب	0.591	0.126	0.291	0.436	0.305	0.471	0.267	0.404	0.400	0.540	0.206	0.336
عُمان	0.542	0.195	0.294	0.645	0.511	0.508	0.418	0.585	0.592	0.504	0.254	0.426
قطر	0.435	0.595	0.338	0.757	0.646	0.442	0.459	0.522	0.481	0.504	0.237	0.468
السعودية	0.578	0.219	0.489	-	0.565	0.633	0.386	0.583	0.774	0.456	0.237	0.474
السودان	0.436	0.062	0.291	0.692	0.183	0.374	0.166	0.452	0.291	0.042	0.227	0.274
سورية	0.437	0.071	0.342	0.702	0.531	0.326	0.325	0.420	0.316	0.356	0.055	0.339
تونس	0.580	0.179	0.408	0.643	0.599	0.468	0.303	0.452	0.657	0.456	0.319	0.455
الإمارات	0.465	0.652	0.661	0.828	0.534	0.551	0.541	0.528	0.578	0.494	0.209	0.524
اليمن	0.405	0.013	0.155	0.457	0.214	0.369	0.504	0.453	0.522	0.095	0.052	0.246

المصدر :المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، الكويت ، 2012 ، ص59-85 .

(-) عدم توفر بيانات .

بعض الملامح العامة لمؤشر التنافسية لبعض الدول العربية عام ٢٠١١

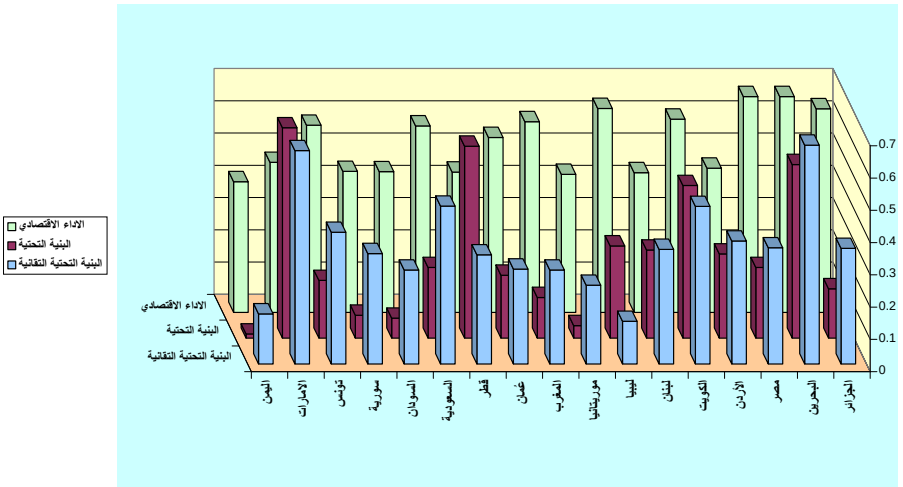

المصدر: من إعداد الباحثة.

بعض الملامح العامه لمؤشر التنافسية في بعض الدول العربية عام ٢٠١١

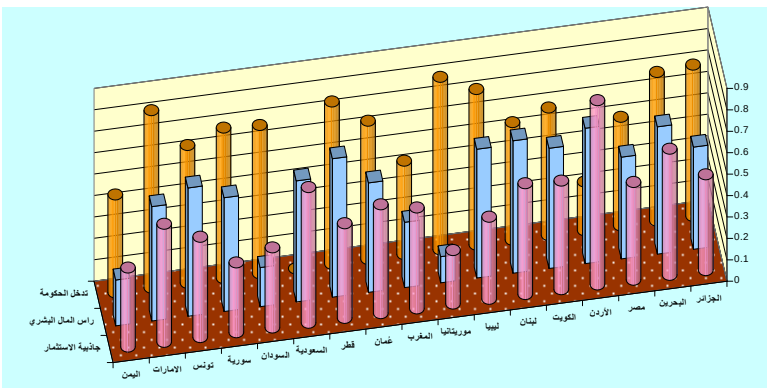

المصدر: من إعداد الباحثة.

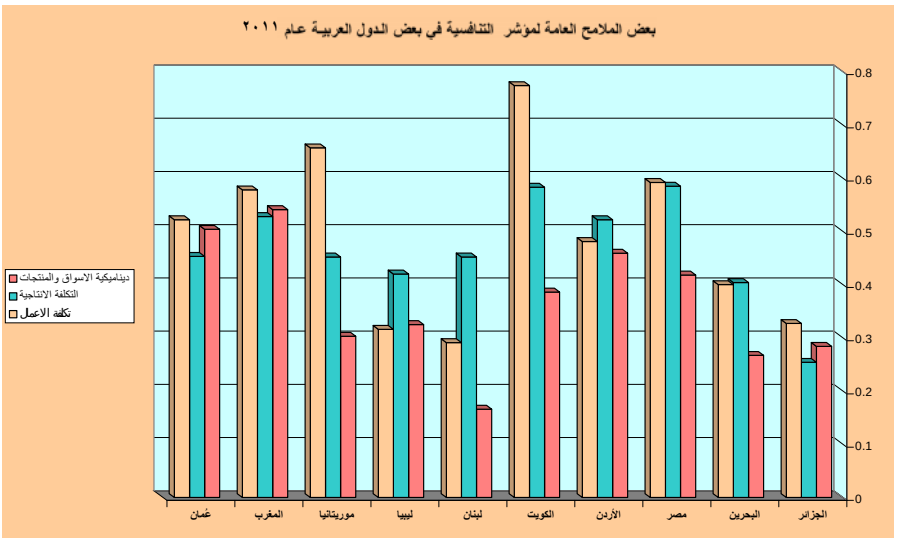

المصدر: من إعداد الباحثة.

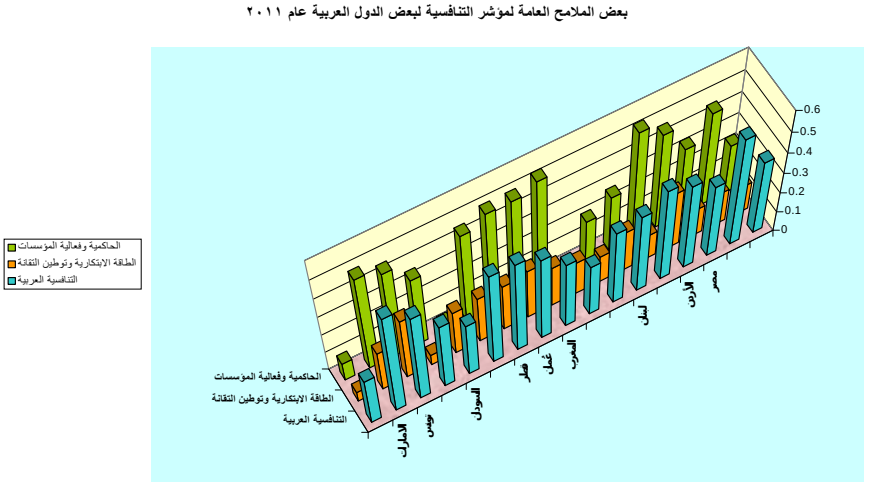

المصدر: من إعداد الباحثة.

رابعاً : تحليل مؤشرات القدرة التنافسية :

في ضوء البيانات المتاحة سنتناول مؤشر التركز ومؤشر التنوع لتنافسيه الصادرات العربية بشيء من التفصيل مع الإشارة إلى المؤشر الثالث وفق ما توفر من بيانات لبعض الدول العربية .

أ. مؤشر تركز الصادرات السلعية العربية :

يشير مؤشر تركز الصادرات السلعية إن الدول العربية التي تعتمد على عدد محدد من السلع في الصادرات يكون لديها تركز في قيمة المؤشر ، وقد تباينت في الدول العربية قيمة المؤشر وسجلت بعض الدول العربية المصدرة للنفط تركزاً في صادراتها السلعية نتيجة اعتمادها الكبير على صادرات النفط [16]وفيما يلي توضيح هذا المؤشر في بعض الدول العربية وكالآتي:

الإمارات :

انخفض المؤشر في الإمارات بدرجة طفيفة مسجلاً (0.442) عام 2009 مقابل (0.486) عام 2002، ويعزى ذلك إلى تراجع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات إلى (37.0) في المائة عام 2009 مقارنة بـ (43.8) عام 2002[17] ، ثم ينخفض التركز نحو (0.434) في عام 2012 .

السعودية :

انخفض المؤشر بدرجة طفيفة من (0.870) عام 2002 إلى (0.869) عام 2009 نتيجة انخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى (84.6) في المائة عام 2009 مقارنة بـ(88.0) في المائة عام 2002 [18] ، ثم انخفض التركز نحو (0.761) في عام 2012 .

الجزائر :

ارتفعت صادرات الوقود المعدني عام 2009 إلى (98.3) في المائة من إجمالي صادراتها السلعية مقارنة بنسبة (96.9) في المائة عام 2002 مما أثر على قيمة مؤشر التركز فارتفع عام 2009 إلى (0.982) مقارنة بـ (0.965) عام 2002 ، ثم انخفض المؤشر نحو (0.540) في عام 2012 .

الكويت وليبيا :

في الكويت ارتفعت قيمة مؤشر تركز الصادرات السلعية إلى (0.943) عام 2009 مقابل (0.916) عام 2002 ، ثم انخفض نحو (0.746) في عام 2012 ، ولم يختلف الحال في ليبيا فازداد تركز الصادرات السلعية وارتفعت قيمة المؤشر إلى (0.954) عام 2009 ، ثم انخفض نحو (0.811) في عام 2012 .

قطر :

ارتفع المؤشر في قطر نتيجة ارتفاع حصة صادرات الوقود المعدني من (87.1) في المائة عام 2002 إلى (92.3) في المائة عام 2009 من إجمالي الصادرات السلعية والتي أدت زيادة تركز الصادرات السلعية مسجلاً قيمة بلغت (0.915) عام 2009 مقابل (0.858) في عام 2002 ، ثم انخفض إلى (0.519) في عام 2012 .

السودان :

ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ من (0.552) عام 2002 نتيجة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى (0.779) في عام 2009 ، وانخفض في عام 2010 نحو (0.755) .

سوريـا :

انخفض المؤشر في سوريا بشكل ملموس من (0.696) عام 2002 الى (0.341) عام 2009 نتيجة انخفاض حصة صادراتها النفطية من (72) في المائة عام 2002 الى (39) في المائة عام 2009، ثم انخفض المؤشر نحو (0.137) في عام 2012 .

أما بقية الدول العربية كالأردن والمغرب وتونس ومصر فقد حافظت على مستواها وسجلت قيمة أقل من المتوسط العالمي حيث انخفض من (0.172 ، 0.220 ، 0.291 ، 0.394) عام 2002 إلى (0.164، 0.157 ، 0.160 ، 0.161) عام 2012 على التوالي مما يدل على أن تلك الدول ليس لديها تركز في صادراتها السلعية . بينما تحسن مؤشر التركز في لبنان من (0.169) عام 2002 إلى (0.273) عام 2009 ويعزى ذلك إلى ارتفاع حصة صادراتها من الأحجار الكريمة من (21) في المائة عام 2002 إلى (32) في المائة عام 2009 ، ثم انخفض نحو (0.159) في عام 2012 .

جدول (4)

مؤشر تركز الصادرات السلعية لبعض الدول العربية

الدول	2002	2004	2007	2008	2009	2010	2012
الأردن	0.172	0.175	0.151	0.187	0.154	0.176	0.164
الإمارات	0.486	0.425	0.486	0.511	0.442	0.435	0.434
البحرين	0.572	0.516	0.406	0.386	0.553	0.341	0.356
لبنان	0.169	0.154	0.104	0.105	0.273	0.098	0.159
قطر	0.858	0.722	0.502	0.562	0.915	0.486	0.519
مصر	0.394	0.275	0.311	0.212	0.360	0.133	0.161
المغرب	0.220	0.219	0.155	0.181	0.188	0.155	0.157
الجزائر	0.965	0.980	0.598	0.580	0.982	0.523	0.540
عُمان	0.752	0.556	0.604	0.625	0.652	0.458	0.620
الكويت	0.916	0.858	0.688	0.702	0.943	0.723	0.746
السعودية	0.870	0.731	0.743	0.775	0.869	0.736	0.761

سوريا	0.696	0.646	0.307	0.321	0.341	0.264	0.137
تونس	0.291	0.266	0.173	0.173	0.226	0.162	0.160
ليبيا	0.950	0.948	0.839	0.838	0.954	0.795	0.811
السودان	0.552	0.753	0.632	0.872	0.779	0.755	–
اليمن	0.911	0.911	0.771	0.830	0.884	0.721	0.592

المصدر :-

1- جمل ، محمد ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق القد العربي ، 2012.
www.amf.org.ae/ar/content

2- صندوق القد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009 ، 2012 ، 2013.

مؤشر التركز :

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum (Xi - X)^2} - \sqrt{1/n}}{\sqrt{1/n} \quad 1 \quad -}$$

حيث Xi: صادرات السلعة i

X : إجمالي صادات السلع لدولة j .

n : عدد السلع .

ب. مؤشر تنوع الصادرات السلعية العربية :

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام 2007 مقارنة بالعام 2004 وذلك بالنسبة للدول العربية وهي (الأردن ، الإمارات ، الجزائر ، سوريا ، ليبيا ، السودان ، اليمن) ألا أن مؤشر تنوع الصادرات في ثلاث دول عربية وهي مصر ، تونس والأردن أقترب من متوسط العالم (0.5) (صندوق النقد العربي ، 2009 : 144) مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لتلك الدول مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية وفي المقابل ارتفع مؤشر تنوع الصادرات لعام 2007 مقارنة بعام 2004 للفترة ذاتها في البحرين، لبنان ، قطر ، مصر ، المغرب ، عُمان ، الكويت ، السعودية ، تونس ، مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية غير أن هذا المؤشر تقريبي نظراً لأنه احتسب على أساس مجموعات سلعية رئيسية لا تعكس التنوع في عدد السلع المصدرة .

وبمقارنة مؤشر التنوع لعام 2012 مقارنة بالعام 2004 فقد انخفض في الدول (الإمارات، مصر ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، اليمن) إلا أن المؤشر قد ازداد في الدول (الأردن ، البحرين ، لبنان ، قطر، المغرب ، عُمان ، الكويت ، السعودية ، تونس ، ليبيا ، اليمن) وهذا ما يعكسه الجدول (5) .

جدول (5)

مؤشر التنوع السلعي لصادرات الدول العربية

الدول	2004	2007	2008	2010	2012
الأردن	0.606	0.579	0.609	0.642	0.624
الإمارات	0.626	0.599	0.592	0.585	0.554
البحرين	0.467	0.721	0.706	0.705	0.702
لبنان	0.513	0.630	0.615	0.619	0.642
قطر	0.640	0.801	0.772	0.796	0.771
مصر	0.583	0.666	0.545	0.587	0.536
المغرب	0.620	0.675	0.720	0.664	0.682
الجزائر	0.870	0.802	0.761	0.788	0.728
عُمان	0.497	0.738	0.717	0.683	0.672
الكويت	0.675	0.817	0.789	0.807	0.783
السعودية	0.619	0.777	0.766	0.768	0.752
سوريا	0.728	0.647	0.616	0.637	0.603

تونس	0.524	0.553	0.550	0.544	0.531
ليبيا	0.844	0.809	0.785	0.806	0.786
السودان	0.830	0.814	0.808	0.810	–
اليمن	0.826	0.802	0.785	0.773	0.737

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009 ، 2012 ، 2013 .

مؤشر التنوع :

$$S_j = \frac{\sum [h_{ij} - h_i]}{2}$$

حيث أن:

hij : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

hi : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم .

جـ . مؤشر كفاءة التجارة :[19]

يعد هذا المؤشر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن (184) دولة مصدرة وذلك لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية والتي تتمثل في المنتجات الزراعية ، الأغذية المصنعة، المنتجات الخشبية ، المنسوجات والغزل ، المنتجات الكيمياوية، المنتجات الجلدية ، الصناعات الأساسية ، المعدات غير الإلكترونية، صناعات تكنولوجيا المعلومات ، معدات الكترونية، معدات نقل ، الملابس الجاهزة ، المنتجات المعدنية ، صناعات متنوعة .

وعلى ضوء ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 نبين أن :

- بالنسبة للمنتجات الزراعية ، تأتي المغرب كأول دولة عربية وتحتل المرتبة (43) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي ، ثم جاءت مصر في المرتبة الثانية حيث احتلت المرتبة (44) عالمياً في هذا المؤشر ، أما الأردن فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة (80) عالمياً ثم تونس في المرتبة الرابعة عربياً و (86) عالمياً .

- أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة ، احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً و (44) عالمياً ثم جاءت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و (49) عالمياً فالمغرب في المرتبة الثالثة عربياً و (57) عالمياً وتونس في المرتبة الرابعة عربياً و (58) عالمياً .

- أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و (58) عالمياً ، **ثم تأتي مصر** في المرتبة الثانية عربياً و (59) عالمياً وجاءت الإمارات في المرتبة الثالثة و (63) عالمياً.

- أما ما يتعلق بالمنسوجات والغزل فقد تصدرت مصر الدول العربية حيث جاءت في المركز (27) عالمياً تلتها الإمارات وتونس وسوريا وحققتا المراكز (42) **و** (45) **و** (50) عالمياً على التوالي .

- وعلى مستوى المنتجات الكيمياوية حققت الإمارات المرتبة الأولى عربياً و (42) **على المستوى** العالمي تلتها قطر في المرتبة الثانية عربياً و (46) عالمياً ، أما مصر فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و (49) عالمياً .

- أما المنتجات الجلدية فتتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الأولى عربياً و (33) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة عند (34) **و** (60) **على** التوالي عالمياً.

- وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تتصدر الإمارات قائمة الدول العربية حيث احتلت المرتبة (36) عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي ثم تليها مصر بالمرتبة (48) عالمياً ثم البحرين **بالمرتبة** (53) عالمياً .

- وفي المعدات الإلكترونية ، تتصدر الإمارات قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة (40) عالمياً ثم تليها **تونس التي تأتي في المرتبة** (54) عالمياً ثم لبنان (59) عالمياً والسعودية في **المرتبة** (60) عالمياً .

- وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تتصدر الإمارات الدول العربية وتحتل المرتبة (36) **في** الترتيب العالمي ثم تونس والبحرين والأردن نحو (45 ، 57 ، 60) عالمياً .

- وفيما يخص المعدات الإلكترونية فتتصدر المغرب الدول العربية بأحتلالها المركز (35) في الترتيب **العالمي ثم تأتي تونس ومصر نحو** (36 ، 48) عالمياً .

- وفيما يتعلق بمعدات النقل تتصدر الإمارات الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة (45) **في** الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كل من تونس والمغرب في المراكز (58 ، 59) **على المستوى العالمي** .

- **أ**ما الملابس الجاهزة فتتصدر المغرب قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة (21) عالمياً ثم **تأتي تونس بالمرتبة** (26) تليها مصر في المرتبة الثالثة عربياً و (38) عالمياً.

- وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة فتتصدر الإمارات قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة (38) عالمياً تليها الجزائر بالمرتبة الثانية و (43) في الترتيب العالمي وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عربياً و (58) عالمياً .

- أما المنتجات المعدنية فتحتل السعودية المرتبة الأولى عربياً وعالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و (5) عالمياً وقطر في المرتبة الثالثة عربياً و (9) في الترتيب العالمي والكويت في المرتبة (13) **على المستوى العالمي** .

و بوجه عام[20] تواجه الصادرات العربية جملة من التحديات التي تؤثر على تنافسيتها والتي من بينها التركز السلعي للصادرات ، حيث يمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات العربية . كما إن هناك عامل آخر يفسر ضعف تنافسية الصادرات العربية التي تستند إلى التكنولوجيا بإعتبار أن الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ذات أهمية نسبية أكبر مقارنة بالصادرات عالية التكنولوجيا التي تعد متواضعة نسبياً وذلك بالرغم من حدوث بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة الاستعمال التكنولوجي لدى عدد من الدول . كما إن هناك العديد من المعوقات تتعلق بالخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل خاصة بين دول المشرق والمغرب العربي ، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية والإجراءات غير الكمركية ، وضعف البرامج التسويقية وفقدان الجودة لعدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية ، كما إن البحث والتطوير يؤثر في دورة حياة المنتج واستمرارية تسويقية وبالتالي يساهم في ضعف تنمية الصناعات التصديرية ، بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية .

المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. نمو كبير لحجم التجارة الخارجية في الدول العربية في الآونة الأخيرة إذ بلغت نحو (92%) خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين عامي 2009 و 2012 .
2. نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي قد أحتلت المرتبة الأولى بسبب تنويع هيكل الصادرات السلعية وأدنى نسبة السودان وفلسطين.
3. تبين أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة .
4. أن للدول العربية إمكانيات تنافسية لا بأس بها من حيث الأداء الاقتصادي الكلي على الرغم من تدهور معدلات النمو فيها وذلك بفضل نجاح سياسات التثبيت والاستقرار فيها ، أي من خلال إتباع عدد من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة الى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وأزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع أعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق .
5. اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط لا يحقق لهذه الدول التنمية المستدامة ،وبما أن النفط يعد من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه من أجل الاجيال القادمة .
6. تركزت السلع ذات الميزة النسبية في الدول الغير نفطية في الوقود المعدني والاسمنت والأسمدة والأحجار الكريمة .

7. تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية يعود الى تحسن البيئة الاقتصادية الكلية واداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط بالإضافة الى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية .
8. أن أغلب الدول العربية لها ميزان تنافسي سالب أما الدول التي حققت ميزان تنافسي إيجابي فهي دول الخليج العربي والأردن وتونس .

التوصيات :

1. تحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدراتها التنافسية بالتركيز على الاستثمار الجيد من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنلوجيا في مجالات البنية التحتية التقنية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق وأتباع الصيغ الحديثة في التمويل والانجاز وكذلك دعم التقانة وخاصة توطينها وكذلك تنمية رأس المال البشري وخاصة نوعياً من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد عليه .
2. دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محلياً على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها الى تلك الأسواق فيما بعد.
3. تبني سياسات تستهدف تشجيع التخصص في الإنتاج حسب الميزة النسبية وتحسين بنية كفاءة التجارة من كافة جوانبها ومنها تلك المتعلقة بالممارسات التجارية والجمارك والنقل والمعلومات والاتصالات والتمويل .
4. توفير البيئة التي تضمن روح المبادرة وتشجيع القطاع الخاص والالتفات إلى الاعتبارات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد على الأداء الاقتصادي المرتفع .
5. تطبيق معايير الجودة الدولية من خلال رفع مستوى جودة المنتجات العربية وذلك عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية .

المصـادر :

1.بحث حول القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها :
http://ta3lime.com/printthread.phd?s : 2
2.عبد الحفيظ ، بوقرانه ، دراسة محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2013 : 7 elasrag.word press.com/2012.
وشيهاني ، سهام ومسموس ، رضوان ، الابداع التكنولوجيا والتنافسية الصناعية في الدول العربية (دراسة تحليلية للتنافسية الصناعية العربية)، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية
Ksu.edu.sa/…/ksu Arabic : 7
3.نوير ، طارق ، دور الحكومة الداعم للتنافسية ، حالة مصر ، سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، 2001 : 5 و
Organization of Economic Co-operation and development (OECD) , Trade and competition policies : comparing objectives and methods , paris , 1992 : 237.
4. International Institute for management and development , world competitive , year book , 2002 : 35.
5. عبد الحفيظ، بوقرانه، **مصدرسابق** : 10.
6. شيهاني، سهام ومسموس، **مصدرسابق** : 9.
7. **صندوق النقد العربي** ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009 و 2012 و2013: 145، 171 ، 169.
8.**حركة التجارة والاستثمار في الوطن العربي**www.enaraf..org : 1
9.**نفس المصدر السابق** : 2.
10. شيهاني، سهام ومسموس، **مصدرسابق** : 12- 13.
ود. نوري منير ، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **العدد** (4) : 26 – 27.
www.univ.chlef.dz/RENAF/articles-RenaF-N-04/article-02.pd
11.د. نوري منير، **مصدرسابق** : 31.
12. المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، الكويت ، 2012 : 26.
13.**نفس المصدر السابق** : 26.
14.**نفس المصدر السابق** : 65- 66.
15.**نفس المصدر السابق** : 15.
16.جمال قاسم حسن ، محمد اسماعيل ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، نيسان 2012 : 38.
www.amf.org.ae/ar/content

17. نفس المصدر السابق : 39.
18. نفس المصدر السابق : 39.
19. صندوق القد العربي، 2013 : 170 – 171.
20. صندوق القد العربي، 2012و 2013 : 173و 171.

The competitiveness of Arab Countries exports

(Analytical study of the competitiveness index in some Arab countries)

Intisar Razooqi Waheeb,*Ph.D (Asst. Lecturer)

Abstract

Because of the developing globalization, the gradual reduction of traditional barriers, the focus on quality, and the accession, National Arab Industry has lost a lot of protective and supportive measures. The markets of this industry exhibit various manufactured imported goods because of the insufficiency of local product and its decreasing ability concerning international competitiveness.

The paper tries to analyze the competitive situation in some Arab Countries through analyzing a number of competitive indicators, taking into account the data of certain period in connection to Arab Countries. But the unavailability of data for all Arab countries in international sources has led to limit the study to the available data of some years.

The paper concludes that the performance of the Arab Countries in current Competitiveness is much better than their performance in the underling competitiveness because of the application of strict economic stabilization policies.

Keywords : Competitiveness , Current and Potential Competitiveness Index , Concentration and Diversity , Trade Efficiency Index .

* Technical College of Management / Baghdad.